لجنة نزع السلاح

CD/384
CD/NTB/WP.4
20 June 1983
ARABIC

DIVISION DES AFFAIRES POLYGRAPHIQUES
Section arabe de la Division
COPIE D'ARC
Prière de retourner
au bureau E. 4123

استراليا

الترتيبيات المؤسسية لنظام التحقق من حظر التجارب الشامل

قائمة توضيحية للأسئلة

أولاً - مكونات نظام التتحقق التي تخطيها الترتيبات المؤسسية

من المرجح أن يتضمن نظام التتحقق لمعاهدة حظر التجارب الشامل المكونات التالية على الأقل ، ويجب أن تكون جميعها محل معالجة الترتيبات المؤسسية :

- شبكة عالمية من محطات جمع البيانات الاهتزازية
- نظام نقل لتبادل المعلومات التي جمعت
- عدة مراكز بيانات دولية لجمع البيانات الاهتزازية ومعالجتها وتصنيفها وتخزينها وتوزيعها
- فريق من الخبراء للمحافظة على حسن سير النظام الاهتزازي وأى نظم كشف أخرى يتم انشاؤها
- هيئة تضم الدول الأطراف لا دارة التشاورات والا استعمال للشكوى وترتيب أعمال التفتيش الموقعي حسبما يلزم
- ولما كان هذا النظام سوف يمثل انطلاقاً جديداً في التتحقق من تحديد الأسلحة ، فيرجح أن تشار بصدره التساؤلات التالية التي تتطلب النظر :
- احتفال الحاجة إلى هيئة أكبر من لجنة الخبراء المعتمدة ، شيء على شاكلة هيئة ادارة دولية تكفل حسن سير النظام (بما في ذلك أى نظم كشف اضافية على النظام الاهتزازي)
- مهام هذه الهيئة ، وتمثيلها
- الاجراء الخاص بالشكوى ، هل من خلال هيئة الادارة الدولية / فريق الخبراء في البداية ، ثم الى لجنة استشارية ، ثم الى مجلس الامن أو هيئة ما أخرى ، التعيين في اللجنة الاستشارية
- العلاقة ما بين مراكز البيانات الدولية وهيئة الادارة الدولية / فريق الخبراء واللجنة الاستشارية

- تنظيم أعمال التفتيش الموقعي (ما هي الهيئة التي تتولاه ؟)
هل يتعين أن تجتمع هيئة الادارة الدولية / فريق الخبراء على مدار السنة أو عندما يستدعي الأمر فقط ؟

ثانياً - الجوانب القانونية

- مسألة الحاجة إلى وثيقة قانونية دولية مستقلة أو بروتوكولات اضافية لمعاهدة حظر التجارب الشامل لبيان الترتيبات الادارية والمالية المتفق عليها ، والالتزامات والمسؤوليات المتبادلة للموقعين على أي وثيقة من هذا النوع ، واستعراض وتعميل الاجراءات ، والأهمية للانضمام
- العلاقة بين النظام والمنظمات الدولية الأخرى كالامم المتحدة (ادارة شؤون نزع السلاح) ، لجنة نزع السلاح ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- الوصول الى حلقات الاتصال التي تتطلب موافقة دول ليست أعضاء في حظر تجرب شامل متعدد الاطراف
- مسألة الحاجة الى الاتفاق مع حكومات الدول المضيفة التي تقع فيها مراكز البيانات الدولية

ثالثاً - الجوانب الادارية والمالية

- مراكز البيانات الدولية (العدد ، الواقع ، التزويد بالموظفين ، التمويل ، التمييز ما بين مسؤوليات التزويد بالموظفين الوطنيين / التمويل الوطني ومسؤوليات التزويد بالموظفين والتمويل المتعدد الاطراف
- إمكانية برامج تبادل الموظفين للمحطات الاهتزازية الوطنية ومراكز البيانات الدولية
- مسألة الأمانة الادارية لخدمة هيئة الادارة الدولية / لجنة الخبراء / اللجنة الاستشارية (الحاجة ، المهام ، الواقع ، التزويد بالموظفين ، التمويل)
- الأساس لصيغة تمويل متعدد الاطراف والتعديلات التي تدخل على هذه الصيغة في المستقبل
- كيفية مواجهة تكاليف البناء / التركيب / التأسيس
- الحاجة الى تقرير سنوي عن الجوانب الادارية والمالية للشبكة ، من يعد التقرير ، ومن يقره ، والى من يقدم التقرير أو ينتح له الاطلاع عليه ؟

رابعاً - الوصول الى المعلومات وتوزيعها

- كيف تجرى اتاحة المعلومات وتوزيعها داخل نطاق الشبكة
- كيف تجرى اتاحتها للدول التي تشتهر في اتفاق يخطي تشغيل نظام الرصد الاهتزازي ولكنها ليست مضيفة لمحطات الكشف

هل يمكن اطاحة المعلومات لأطراف غير دول وللمنظمات الدولية ، واذا كان الرد
بلا يجاب ، فعلى أى أساس ؟

قد تكون للبيانات أهمية علمية عامة ولا تقتصر صيتها فقط على رصد التجارب النووية
ووحدتها . فهل تتاح للمؤسسات العلمية ، واذا كان الرد بلا يجاب ، فعلى أى
أساس ؟ وللمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث ؟ (مثل ، معهد ستوكهولم
الدولي لدراسة شؤون السلام ، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح)